تاريخ الاستلام: 2018/12/06 تاريخ القبول: 2019/03/25

دراسة استقرائية للتجارب العربية في تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعات

An inductive study of Arab experiences in the application of quality assurance and academic accreditation standards in universities

د.بوحديد ليلى

جامعة باتنة 1

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لضمان جودة التعليم العالي، والتعرف على ماهية الاعتماد الأكاديمي ودوافع الاهتمام بتطبيقه في مؤسسات التعليم العالي، وتسليط الضوء على معايير برامج الكليات بمؤسسات التعليم العالي العربية، والتعرض إلى بعض التجارب العربية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لبرامج الجامعات.

ولقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اهتمام الدول العربية بضمان الجودة وتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي يساهم في النهوض بمؤسسات التعليم العالي فيها، وينعكس ذلك على مخرجاتها من الخرجين المؤهلين والمزودين بالعلم والمعرفة والمهارات والخبرات الأكاديمية والتربوية، والتي تمكنهم من الانخراط في سوق العمل محليا وعربيا وعالميا، والقيام بالأعمال الموكلة إليهم بتميز وإبداع.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد الأكاديمي، ضمان الجودة، معايير برامج الكليات، مؤسسات التعليم العالي، التجارب العربية

.Abstract:

This study aims to ensure the quality of higher education to address, and to identify the nature of academic accreditation and motives of interest applied in higher education institutions, and to shed light on the standards of college programs of the institutions of the Arab Higher Education, and exposure to some of the Arab experience in quality and accreditation of academic programs universities guarantee.

The study reached the conclusion that the interest of the Arab states to ensure quality and application of academic accreditation standards contributes to the advancement of higher education institutions in which, and this is reflected on the output of graduates and qualified suppliers science, knowledge, skills and academic and educational experiences, which enables them to engage in the labor market, locally, regionally and globally, and doing business entrusted to them with distinction and creativity.

Key words: Academic Accreditation, Quality assurance, College programs Standards, higher education institutions, The Arab experiments.

المؤلف المرسل: د.بوحديد ليلى،**الإيميل:** leila.bouhadid@yahoo.com

مقدمة

يشهد العالم مع بداية الألفية الثالثة العديد من التغيرات في مختلف مجالات الحياة، كالتقدم العلمي والتكنولوجي والتراكم المعرفي، ووجود اقتصاد عالمي جديد يتسم بالتنافسية والعالمية، ومن ثم ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية، وظهور تغيرات جوهرية في متطلبات سوق العمل، وغيرها من التغيرات التي تشير إلى انتقال العالم من عصر الصناعة الذي يعتمد على رأس المال، إلى عصر المعلومات الذي يعتمد على المعرفة والعقل والتكنولوجيا المتقدمة، ولكي يستطيع الفرد أن يواكب هذه التغيرات ويتكيف معها، فعليه أن يتميز بالكفاءة والقدرة على مواجهة المواقف المتجددة والتطورات المتلاحقة وأن يكون قادرا على أداء العمل بمستوى عال من الجودة والإتقان.

وعليه، أملت هذه التحديات المعاصرة والظروف الراهنة على الجامعات العربية اللجوء إلى بعض الأساليب والمصطلحات الإدارية الحديثة، التي من شأنها تحقيق التحسين المستمر في جميع عملياتها ووظائفها البحثية والخدمية والأكاديمية، والحصول على الاعتراف ببرامجها ومخرجاتها، ومن ذلك ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. لذلك اهتمت العديد من الدول العربية بتطبيق ضمان الجودة والاعتماد في مختلف مؤسسات التعليم، باعتباره مدخلا لتحقيق الجودة في العملية التعليمية، ومن ثم تحسين جودة الخريج والإسهام في الرفع من مستوى إنجازه، حتى يستطيع أن يتواكب مع متطلبات عصر التغيير المستمر ويتعامل معه، فضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي لا ينتهي عند تحقيق هدف معين، بل هو عملية مستمرة دون توقف لأن هدفها متجدد باستمرار، حيث تسعى إلى التحقق من أن العملية التعليمية في مختلف مؤسسات التعليم الجامعي تفي بمعايير الاعتماد اللازمة لضمان استمرار الجودة.

وبالرغم من أن ضمان الجودة يسبق الاعتماد، إلا أن العلاقة بينهما قوية ووثيقة، فتحقيق ضمان الجودة داخل مؤسسة تعليمية ما يتم من خلال تصميم وتنفيذ نظام يتضمن سياسات وإجراءات للتأكد من وفاء المؤسسة بمتطلبات الجودة، والتي تتضمنها المعايير التي تضعها هيئات الاعتماد، فالاعتماد يكون ملازما لضمان الجودة في التعليم، حيث ينطلق الاعتماد من مجموعة معايير تضمن استمرارية الجودة بالمؤسسة المراد الاعتراف بتميزها وضمان جودتها.

بناءا عليه، سنتناول في هذه الدراسة معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعات العربية من خلال التطرق إلى دراسة بعض التجارب العربية.

إشكالية الدراسة:

ظهر مفهوم ضمان الجودة في التعليم الجامعي نتيجة لتدني مخرجات التعليم وعدم مواكبتها لسوق العمل، وبسبب التنافس العالمي بين مؤسسات التعليم العالي كنتيجة للتوجه العالمي للعولمة، وانتشرت بذلك الهيئات العالمية لضمان الجودة في التعليم العالي، والتي عملت على تحديد السياسات وتصميم المعايير لضمان جودة المؤسسات والبرامج في التعليم العالي، وأصبح لزاماً على مؤسساته الأخذ بها وتحقيقها في برامجها كمتطلب أساسي للاعتراف بها واعتمادها، ونتيجة لذلك، فقد سعت الكثير من الدول العربية إلى إصلاح مؤسسات التعليم العالي وتجويد مخرجاتها لتحقيق النهضة والتنمية الشاملة حتى توافق مخرجاتها متطلبات سوق العمل، فقامت بإنشاء هيئات للتقويم والاعتماد الأكاديمي للقيام بمهامها في ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي والبرامجي لكل مؤسسات التعليم العالي العربية.

انطلاقا من هذا، يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع اهتمام الدول العربية بتطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بجامعاتها؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تساعد الجامعات العربية في معرفة معايير الاعتماد الأكاديمي ومدى تحقيقها وتوفير متطلباتها، وبالتالي تساعد إدارات الجامعات العربية على رسم السياسات، واتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي وصولا إلى ضمان جودة التعليم العالي.

كما تنبع أهمية الدراسة باعتبارها أنها تلقي الضوء على معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعات العربية من خلال التطرق إلى دراسة بعض التجارب العربية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- التطرق إلى ضمان جودة التعليم العالي.
- التعرف على ماهية الاعتماد الأكاديمي ودوافع الاهتمام بتطبيقه في مؤسسات التعليم العالي.
- تسليط الضوء على معايير برامج الكليات بمؤسسات التعليم العالي العربية.
- التعرض إلى بعض التجارب العربية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لبرامج الجامعات.

منهجية الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل مفاهيم ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعات العربية، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات والدراسات المتوفرة.

بناءا على ما سبق، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: ضمان جودة التعليم العالي

سنتطرق إلى ضمان جودة التعليم العالي من خلال ما يلي:

1- ضمان جودة التعليم العالي وأهدافه:

تتمثل جودة التعليم في خصائص الخدمة التعليمية المقدمة لإرضاء المستفيد بنوعيه الداخلي (المدير، الأستاذ، العامل) والخارجي سواء المباشر (الطالب) أو غير المباشر (ولي الأمر) والمجتمع.[1] ويعتبر ضمان جودة التعليم العالي "أسلوبا لوصف جميع الأنظمة والموارد والمعلومات المستخدمة من قبل الجامعات ومعاهد التعليم العالي للحفاظ على مستوى المعايير والجودة وتحسينه. ويتضمن ذلك التدريس وكيفية تعلم الطلاب والمنح الدراسية والبحوث".[2]

ويتطلب تحسين جودة التعليم العالي توفر نظام الجودة، حيث يعرف نظام ضمان الجودة بأنه نظام عالمي موحد لمعايير الجودة المتفق عليها عالميا ليكون وثيقة دولية لضمان جودة الإدارة، والمقصود بهذا النظام في التعليم العالي جودة عناصر العملية التعليمية المكونة من: الطالب، الأستاذ، المادة التعليمية (برامج، كتب، طرق تدريس)، مكان التعلم (قاعات، مخابر، مراكز حاسوب)، الإدارة (تشريعات، سياسات)، هياكل تنظيمية وتقنيات تمويل، جودة التقييم الذي يلبي احتياجات سوق العمل. إضافة إلى أنه يمكن وصف ضمان جودة التعليم العالي كنظام أساسه منع وقوع الأخطاء والعمل على تحسين جودة الخدمة التعليمية، ويزيد الإنتاجية بالتأكيد على تصميم العمليات ومراقبتها، والتركيز على مصادر الأنشطة، وبالتالي منع ظهور الخدمات التعليمية غير المطابقة.

ويتضح من خلال مراجعة مسيرة حركة نظم الجودة في التعليم، أنه لتأسيس نظم وبرامج جودة قوية، يجب على المؤسسات التعليمية أن تبدأ أولا في تنفيذ برامج أولية لضمان الجودة بغية إرساء قاعدة متينة لبناء نظام الجودة الشاملة. وللإشارة، فإن الدول المطبقة لنظام ضمان الجودة في التعليم العالي لها هيئات لضمان الجودة في التعليم العالي، وهي تمثل أعضاء مشاركة في الشبكة العالمية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي وذلك بهدف التأكيد أن جودة الخريجين والشهادات التي يحصلون عليها ذات مستويات مقبولة عالميا.

ومن أهم أهداف نظام ضمان الجودة في التعليم العالي نذكر:[3]

- إيجاد نظام شامل لضمان الجودة يمكن الجامعة من مراجعة مناهجها وتطويرها؛
- توحيد الهياكل التنظيمية التي تركز على الجودة في الجامعة؛
- تطوير المهارات الإدارية والمهنية مع إعطاء الموظف فرصة لتطوير إمكانياته؛
- تشجيع التحسين المستمر وتقديم الخدمة الأفضل.

2- أهمية معايير ضمان جودة التعليم العالي:

تتطلب عملية تطبيق نظام ضمان الجودة بالجامعة الالتزام بمتطلبات المعايير اللازمة لتقييم جودة التعليم، ويمكن تحديد أهمية هذه المعايير في النقاط الآتية:[4]

- تقديم لغة مشتركة وهدفا مشتركا لمتابعة وتسجيل تحصيل الطلاب المدرسين.
- وضع مستويات معيارية متوقعة ومرغوبة ومتفق عليها للأداء التربوي في كل جوانبه.
- وجود الكثير من البيانات والمعلومات التشخيصية لمراجعة البرنامج التدريسي وتقديمه بشكل متكامل للأساتذة.
- تمكين الأساتذة من تحديد مستويات تحصيل الطلبة في الوقت الراهن، والتخطيط للتعليم المستقبلي بشكل متقن.
- إعادة التأكيد على أهمية إصدار الأساتذة للأحكام عند تقييم الطلبة.
- إبراز قدرة الأساتذة نحو أساليب التعلم المطورة وخرائط التقدم الرأسية.
- التأكيد على النواحي الإيجابية لتحصيل الطلاب.
- تشجيع الأساتذة على استخدام المحتوى والعمليات بشكل أوسع في تخطيطهم وتدريسهم.
- توفير سبل لمحاسبة المجتمع للمؤسسة التعليمية.
- اكتساب الأساتذة لفكر متجدد عن كيفية تفكير وتعليم الطلاب.
- حصول الطلاب على تغذية راجعة وفرص للتخطيط، واعتبار ذلك مؤشرا لتقدمهم.

3- معايير ضمان جودة التعليم العالي:

تتمثل المعايير الأساسية لضمان جودة التعليم العالي فيما يأتي:

- الطلبة: الطلبة هم بؤرة الاهتمام في التعليم الجامعي، فالاهتمام بهم يعد ركيزة أساسية في توجيههم نحو مستقبل يلبي رغباتهم وحاجاتهم بما يواكب التطورات العصرية. وإن العناية والاهتمام بإعداد الخريج الكفء لا تقتصر فقط على تأهيله علميا في تخصصه بل أيضا في تنمية قدراته على التفكير والتصور والتحليل والنقد واستخلاص النتائج لتسهيل اندماجهم في سوق العمل بعد التخرج ومشاركتهم في اتخاذ القرارات الخاصة بهم. كما يجب الاهتمام بالطلبة المتفوقين وزيادة مخصصات المنح لهم. وتقع المسؤولية على عاتق الأستاذ فيما يتعلق بتحقيق وتنمية وتكامل شخصية الطالب بكل أبعادها.

- الأساتذة: إن أهم ما يتعلق بهذا العنصر ضرورة تنمية مستوى وقدرات الأساتذة بعد التأكد من اختيار الكفاءات القادرة على التواصل مع الطلبة في مرحلة التعليم الجامعي، فتنمية الأستاذ الجامعي مهنيا يفيد في تحسين اتخاذ القرار العلمي والمهني السليم. كما يجب وضع دورات تدريبية مستمرة لإعادة تأهيل الأساتذة وتطوير طرق التدريس وتشجيعه على انجاز الأبحاث العلمية والمشاركة في المؤتمرات، كما ينبغي على الأساتذة التحلي بالأخلاق السامية. كما تتحدد أدوار الأستاذ في جودة الخدمة التعليمية بعمل ما يأتي: التدريس، التقويم، الإرشاد والتوجيه، التأليف والترجمة، التطوير المهني، العمل الإداري، خدمة المجتمع.[5]

- برامج التدريس: تتطلب البرامج الدراسية مراجعتها وتطويرها لتواكب متطلبات سوق العمل مع تحديث المراجع وطرق التدريس باستخدام البرمجيات والأنشطة العلمية والمشاريع واستحداث مقاييس جديدة تتلاءم مع الواقع العملي لاكتساب الخبرات والقدرات والكفاءات اللازمة، إضافة إلى تطوير المخابر العلمية بالتجهيزات الضرورية لدعم الجانب النظري للتدريس.

- الإدارة: يجب أن تتميز إدارة الجامعة بالالتزام نحو تطبيق نظام ضمان الجودة بها، فهي كمنظومة قيم مبنية على الإخلاص في العمل والشفافية والعدالة، كما ينبغي قيام الإدارة الجامعية بدور فعال في تطوير وظائف الجامعة للسعي نحو التميز والإبداع من خلال قيادة قادرة على التطوير تمنح صلاحيات أوسع وتعزز القدرة على اتخاذ القرارات وتنمي كفاءات الاتصال والتفاوض وحل المشكلات. إضافة

إلى تطوير أنظمة معلومات وأنظمة للتحفيز والتدريب والإبداع والقدرة على بناء شراكة فعالة مع المحيط الخارجي وخاصة المستفيدين من المخرجات الجامعية. وتعطى الأولوية في الخدمة للطلبة والعمل على تحقيق رغباتهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة.

- المرافق: يجب تزويد الجامعة بالمرافق والهياكل البيداغوجية لتحسين مستوى معارف الطلبة بما يتناسب مع طبيعة التعليم، فيجب توفر شروط السلامة والصحة (إضاءة، تهوية، تكييف،..الخ) في قاعات التدريس والمدرجات مع مراعاة مدى ملائمته للأغراض المخصصة لها. إضافة إلى ضرورة مراعاة توفر التقنيات الحديثة والأفضل كالحواسب وأجهزة العرض وغيرها، وكذلك توفير مكتبات مدعمة بأنظمة إلكترونية للبحث عن المعلومات فيها.[6]

ثانيا: ماهية الاعتماد الأكاديمي ودوافع الاهتمام بتطبيقه في مؤسسات التعليم العالي

أدى تزايد حدة المنافسة بين الجامعات العربية إلى البحث عن استقطاب النوع وليس الكم، وأصبحت الحاجة ملحة لأن تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى فحص جودة مدخلاتها وعملياتها للوصول إلى مخرجات نوعية مشهود لها وعلى درجة عالية من العلم والكفاءة، فسعت هذه المؤسسات إلى تبني مفهوم الاعتماد الأكاديمي. ولفهم أدق لماهية الاعتماد الأكاديمي سنتطرق إلى العناصر التالية:

1- نشأة ومفهوم الاعتماد الأكاديمي:

الاعتماد الأكاديمي فكرة أمريكية خالصة، حيث كانت البداية الحقيقة لها قبل مئة عام تقريبا، وتحديدا عام 1913 م عندما قامت رابطة شمال الوسط الأمريكية للمدارس والكليات بوضع معايير قبول الكليات في عضويتها للتأكد من أن مستوى كلية ما يرقى إلى مستوى التعليم العالي، ولم ينضج الاعتماد الأكاديمي في صورته المتعارف عليها إلا عام 1952م حينما توسعت عملية الاعتماد لتشمل القيام بمراجعة دورية لمؤسسات التعليم العالي، ولم ينتشر الاعتماد الأكاديمي في أوروبا إلا حديثا بعد إعلان بولونيا عام 1999 م، أما في المنطقة العربية فقد بدأ الاهتمام بالاعتماد الأكاديمي خلال العشر السنوات الأخيرة.[7]

ولقد وردت عدة تعاريف للاعتماد الأكاديمي نوردها في الآتي:

يعرف الاعتماد في التعليم بأنه: الاعتراف بأن برنامج تعليمي معين أو مؤسسة تعليمية تصل إلى مستوى الجودة والتميز، وهو حافز على الإرتفاع بالعملية التعليمية ككل ومبعث على اطمئنان المجتمع لخريجي هذه المؤسسة وليس تهديدا لها.[8]

ويعرف الاعتماد في التعليم على أنه تأكيد وتشجيع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية مميزة بناء على منظومة معايير أساسية تضمن قدرا متفقا عليه من الجودة، وليس طمسا للهوية الخاصة بها، وهو لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية ولكن يهتم بنفس القدر بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية، وهناك نوعان للاعتماد الأكاديمي وهما: الاعتماد المؤسسي وهو الذي يركز على تقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة والاعتماد التخصصي وهو الذي يركز على الاهتمام بالبرامج الأكاديمية التخصصية التي تطرحها المؤسسة بشكل منفرد.[9]

ويعرف أيضا بأنه عملية مقبولة وصارمة تفرض الاحترام من قبل الغير، ويساعد الطلاب وآبائهم والمستفيدين في التعرف على درجة الجودة في البرامج الأكاديمية والمهنية، ويمنح أيضا ميزة للخريجين من هذه البرامج في سوق العمل.[10]

بناء على التعاريف السابقة، يمكن القول بأن الاعتماد الأكاديمي هو الاعتراف بأن برنامج تعليمي معين أو مؤسسة تعليمية تصل إلى مستوى الجودة والتميز، ويظهر ذلك من خلال الخرجين المؤهلين والمزودين بالعلم والمعرفة والمهارات والخبرات الأكاديمية والتربوية، والتي تمكنهم من الانخراط في سوق العمل محليا وعربيا وعالميا.

2- مهام الاعتماد الأكاديمي:

هناك العديد من المهام التي تتم من خلال الاعتماد الأكاديمي العام والخاص، ومن ضمن هذه المهام ما يلي:[11]

- التحّقق من أن المؤسسة أو البرنامج يحقق معايير الجودة المحددة.
- مساعدة الطلبة الراغبين في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية في التعرف على المؤسسات المعترف بها التي تحقق معايير الجودة.

- مساعدة المؤسسات التعليمية في تحديد المقررات التي يمكن معادلتها بين المؤسسات وبعضها بعضا.
- المساعدة في التعرف على المؤسسات التعليمية والبرامج التخصصية التي يمكن الاستثمار فيها.
- حماية المؤسسات التعليمية من أية ضغوط داخلية أو خارجية يمكن أن تضر بها.
- تحديد أهداف التطوير الذاتي للبرامج الضعيفة، ورفع مستوى المعايير للمؤسسات التعليمية.
- إشراك أعضاء هيئة التدريس والموظفين بشكل شامل في عمليات التقييم الخاص بالمؤسسة والتخطيط لها.
- تطوير معايير لمنح الترخيص والإجازات المهنية، وتطوير مناهج هذه التخصصات.
- توفير معلومات وافية عن المؤسسات التعليمية يمكن أن تستخدم كأساس لمنح المساعدات الحكومية لتلك المؤسسات.

3- دوافع الاهتمام بتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي:

أسهمت عدد من الأمور في زيادة دوافع الاهتمام بتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي وهي كالتالي:[12]

- تزايد المستجدات والتحديات التي تواجه التعليم العالي، الأمر الذي أصبحت معه مؤسسات التعليم العالي مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار بالإنسان، كونه رأس المال الأغلى، ومساعدته على امتلاك المهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع هذه المستجدات والتحديات بأفضل طريقة ممكنة.

- التحديات العلمية والتقنية الجديدة، والتي فرضت ظهور التعليم الجامعي الالكتروني، وتزايد استخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، وظهور المكتبات الرقمية أو المكتبات الالكترونية وتطور معايير جودة المناهج، والتوجه نحو التكامل في المعرفة، وظهور نظام التعليم عن بعد.

- التحديات السياسية، أدى انفتاح الأنظمة السياسية وتوجهها نحو الديمقراطية إلى ظهور الديمقراطية في التعليم الجامعي، ودعم استقلال الجامعات والحريات الأكاديمية فيها، ورعاية حقوق الطلبة.

- العولمة، حيث فرضت تحديات العولمة تنامي الاهتمام بالتربية الدولية، وتطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم.

- التحديات الاقتصادية، حيث أدى ذلك إلى تطبيق المعايير الاقتصادية في الأنظمة التعليمية، وتوثيق العلاقة بين التعليم العالي، وقطاعات العمل والإنتاج، وتبني فكرة الجامعة المنتجة.

ثالثا: معايير برامج الكليات بمؤسسات التعليم العالي العربية

سنتطرق في هذا المحور إلى كل من مفهوم معايير ومواصفات البرنامج بمؤسسات التعليم العالي، هيئات ضمان الجودة والاعتماد بالعالم العربي، معايير جودة البرامج الأكاديمية العربية.

1- مفهوم معايير ومواصفات البرامج بمؤسسات التعليم العالي:

تعرف المعايير على أنها: عقد اجتماعي جديد حول متطلبات التعليم الجامعي وتأكيد للتوقعات المتفق عليها اجتماعيا، وهي تلعب دورا مهما في وضع مستويات معيارية متوقعة ومرغوبة ومتفق عليها للأداء بكل جوانبه وإظهار قدرة الطلاب على تحقيق النواتج مسبقا وهي أساس للتقويم المؤسسي والبرنامجي.[13]

أما مواصفات البرنامج، فهي عبارة عن مجموعة من المعلومات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي حول برنامجها، والتي تصف تركيب البرنامج الأكاديمي ومخرجات التعليم المقصودة وطرق تقييم التعليم والفهم والمهارات والخواص، وتحدد مواصفات البرنامج مخرجات البرنامج المعني، وهذه تكون على صورة مهارات أساسية مثل تلك المتعلقة بالاتصال والقدرات الحسابية الرياضية واستعمال تكنولوجيا المعلومات والمهارات الذهنية مثل فهم مناهج البحث والقدرة على التحليل الناقد، بالإضافة للمهارات الخاصة بالبرنامج مثل مهارة الفحص والتحليل في المختبر وغيرها، وتعطي وثيقة البرنامج تفاصيل حول الوسائل المتبعة في البرنامج والتقويم وتربط المواد بالإطار العام للتخصص، ومن هنا فإن فريق التدريس يبين بوضوح مخرجات التعلم المستهدفة من البرنامج والطرق المتبعة في التدريس وبيان طرق التقويم المتبعة للطلبة، كما يقدم

البرنامج معلومات كاملة ووصف تفصيلي للطلبة الحاليين والجهات التي يمكن أن يعمل فيها الطلبة بعد تخرجهم مستقبلا، إذن وثيقة مواصفات البرنامج يجب أن تكون مفهومة لغير المتخصصين، كما ينبغي إعداد وثيقة البرنامج قبل إعداد وثيقة التقويم الذاتي.[14]

2- هيئات ضمان الجودة والاعتماد بالعالم العربي:

توجد خمسة عشر (15) هيئة لضمان الجودة والاعتماد في العالم العربي وأغلبها تتبع لوزارة التعليم العربية في الدولة وهي:[15]

- ✓ الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية.
- ✓ الهيئة العليا للاعتماد والتقويم بالسودان.
- ✓ هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بالأردن.
- ✓ الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي بفلسطين.
- ✓ الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد بجمهورية مصر العربية.
- ✓ هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بالبحرين.
- ✓ هيئة الاعتماد الأكاديمي بالإمارات.
- ✓ الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بعمان.
- ✓ مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية بليبيا.
- ✓ الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد بتونس.
- ✓ مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي باليمن.
- ✓ مجلس الجامعات الخاصة بالكويت.
- ✓ مديرية التعليم العالي بالمغرب.
- ✓ الهيئة اللبنانية لضمان الجودة بلبنان (في طور الإنشاء).
- ✓ مديرية الإشراف والتقويم العلمي بالعراق.

3- معايير جودة البرامج الأكاديمية العربية:

توجد عشرة معايير لجودة البرامج الأكاديمية العربية، وفيما يلي شرح مختصر، حيث وردت مفصلة في دليل ضمان جودة البرامج الأكاديمية للأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية:[16]

- **المعيار الأول: أهداف ومخرجات التعلم:** وجود هدف عام للبرنامج الأكاديمي موثق ومعمم على الجهات المعنية، على أن يحدد المعارف والمهارات، ووجود أهداف تفصيلية موثقة ومعممة تنبثق عن الهدف العام للبرنامج، وانسجام أهداف البرنامج الأكاديمي مع السياسة العامة للمؤسسة التعليمية، واستناد الأهداف إلى أسس مرجعية على المستويين المحلي والعالمي، وضرورة وجود مخرجات تعلم من معرفة ومهارة قابلة للقياس والتحقق وبما ينسجم مع الأهداف المعلنة للبرنامج، ووجود آليات وأدوات لقياس مخرجات التعلم والاستفادة منها في مراجعة وتقويم البرنامج، ومدى تحقيق الطلبة الخريجين لمخرجات التعلم، ومشاركة الجهات المعنية من أساتذة وطلبة وخريجين ومجتمع محلي في عملية تصميم أهداف البرنامج، وفهم واستيعاب الأساتذة والطلبة لأهداف البرنامج.

- **المعيار الثاني: المنهاج الدراسي ومقرراته:** يجب توافق الخطة الدراسية مع أهداف البرنامج ومخرجات التعلم، كما يلزم وجود خطة تفصيلية للبرنامج تبين المواد الدراسية وتوضح عدد ساعات الدراسة المتوقعة من الطالب لكل مادة، واستناد الخطة إلى مرجعيات محلية وعالمية، وتغطية الخطة لحقول المعرفة المختلفة في التخصص، وانعكاس نشاط البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس على محتويات المواد، ووجود خطة تفصيلية لكل مادة تتضمن:(وصف المادة والهدف العام والأهداف التفصيلية ومخرجات التعلم والمحتويات والجدول الزمني للمحاضرات، وأساليب التقويم والكتاب المقرر والمراجع المساندة والمنهاج الدراسي موثق ومعلن بكافة تفصيلاته لأصحاب العلاقة).

- **المعيار الثالث: التعليم والتعلم:** مساهمة طرق التدريس والتعلم في إكساب وتطوير المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل، والتوازن بين شمولية وعمق المحتوى العلمي للمواد وتعزيز التعلم الذاتي لدى الطلبة، والتفاعل الإيجابي بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، والتفاعل الإيجابي بين الطلبة وتنمية روح الفريق الواحد لديهم، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التدريسية، ووجود نظام لتقويم العملية التدريسية بشكل دوري والإجراءات المترتبة على ذلك.

- **المعيار الرابع: أعضاء هيئة التدريس:** توفر إطار تدريسي متفرغ مناسب من حيث العدد والخبرة وتنوع التخصصات، وتغطية أعضاء هيئة التدريس لكافة المجالات المعرفية للتخصص، والتأهيل الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس الجدد، والتطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس لمواكبة التطورات الحديثة، وأثر البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس على العملية التعليمية، والتواصل بين أعضاء هيئة التدريس والإطارات الإدارية المساندة، والتواصل بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة، ووجود آليات مناسبة للتعيين والترقية، ووجود نظام متكامل لتقويم أعضاء الهيئة التدريسية دورياً والارتقاء بهم، ومدى ثبات الإطار التدريسي ونسبة الدوران، ومشاركة أعضاء الهيئة التدريسية بالمؤتمرات والنشاطات العلمية، ومدى حرية ومسئولية أعضاء الهيئة التدريسية في تقويم وتطوير المنهاج الدراسي، وتوفر البيئة والوقت لأعضاء الهيئة التدريسية للتطوير المهني والنشاط البحثي، وآليات ثبات واستقطاب أعضاء هيئة تدريس بكفاءة عالية.

- **المعيار الخامس: المكتبة ومصادر التعلم:** توفر الأجهزة والتجهيزات والمواد والبرمجيات المناسبة للتخصص، وملائمة مصادر التعلم للتخصص، وحسن استخدام مصادر التعلم المختلفة في العملية التعليمية، وتوفر الكتب والدوريات وتنوعها وحداثتها وتغطيتها لجميع المجالات، ووجود موقع إلكتروني فاعل للقسم الأكاديمي يحوي كافة المعلومات التفصيلية، والاشتراك في قواعد البيانات الإلكترونية في مجال التخصص ووجود نظام الكتروني لإدارة المحتوى التعليمي وتوفر المواد الالكترونية، ووجود مكتبة متكاملة من حيث أوعية المعلومات والتجهيزات والكوادر الفنية المتخصصة لخدمة التخصص، وتوفر نظام إلكتروني للبحث عن المعلومات في المكتبة بالإضافة إلى المكتبات الإلكترونية.

- **المعيار السادس: شؤون الطلبة:** يتناول هذا المعيار مدى تحصيل الطلبة لمخرجات التعلم التي تؤهلهم للحصول على الدرجة العلمية، وقدرة الطلبة على اجتياز امتحان الكفاءة إن وجد، وحاجة الطلبة الخريجين في سوق العمل، وتقدم الطلبة واكتسابهم المهارات اللازمة لكل مستوى، وفاعلية الإرشاد الأكاديمي والنفسي للطلبة، ووجود برنامج تعريفي للطلبة الجدد، ووجود دعم أكاديمي خارج نطاق المحاضرات، وتوافر شروط تكافؤ الفرص في القبول، وتنوع أساليب تقويم أداء الطلبة، وملائمة أساليب التقويم للتخصص، ومساهمة أساليب التقويم في التعلم والاستفادة من التغذية الراجعة من هذه الأساليب، والشفافية والعدالة في أساليب التقويم، ووجود ممتحنين أو مقيمين داخليين وخارجيين، وقدرة أساليب التقويم على قياس مخرجات التعلم، وتوفر إجراءات تمكن الطلبة من مناقشة ومراجعة علاماتهم.

- **المعيار السابع: المرافق والخدمات المساندة:** توفر قاعات تدريس مناسبة مزودة بالأدوات والتجهيزات اللازمة للتخصص، وتوفر مكاتب مناسبة لأعضاء هيئة التدريس، وتوفر مختبرات مناسبة مجهزة بالأجهزة اللازمة للتخصص، وتوفر مرافق متكاملة (ملاعب، مطاعم، معارض، قاعات، صالات رياضية وغير ذلك)، ومدى إمكانية الإطار التدريسي والإداري والطلبة في استخدام أنظمة المعلومات الالكترونية حسب الحاجة، وتزويد أعضاء هيئة التدريس والطلبة بخدمة الإنترنت والطباعة، ووجود مكتب توظيف الخريجين وتأهيلهم بالمهارات المطلوبة لسوق العمل وتوفر الإرشاد النفسي المتخصص.

- **المعيار الثامن: الإدارة الأكاديمية للبرنامج:** وجود نشرة تعريفية للقسم تحتوي على رؤية ورسالة وأهداف القسم ومدى الالتزام بها، وتوفر رئيس قسم ذي خبرات أكاديمية وإدارية مناسبة لإدارة القسم والارتقاء به، ووجود مجلس قسم ولجان مساندة تجتمع بانتظام وتوثق أعمالها وتتابع قراراتها، وتوفر بيئة مناسبة تشجع العمل بروح الفريق، ومشاركة الطلبة في اتخاذ القرارات والحصول على التغذية الراجعة منهم، وتوفر سكرتارية وإطار إداري كافٍ ومناسب للقسم، وتوفر الإطارات الإدارية المساندة المؤهلة لتوفير الخدمة اللازمة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس،

وتنمية وتطوير المهارات والقدرات الفنية والمهنية للإطارات المساندة، وتوفر أرشيف متكامل للقسم، وتوفر كافة الخدمات الإدارية والمرافق اللازمة لأعضاء الهيئة التدريسية في القسم.

- **المعيار التاسع: البحث العلمي والتواصل الخارجي:** نشاط البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس، ومدى مساهمة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع، وعلاقة ونشاط القسم الأكاديمي مع مؤسسات المجتمع المحلي ذات العلاقة، وأي اتفاقيات وتعاون مع المجتمع الخارجي والجامعات ومراكز الأبحاث.

- **المعيار العاشر: إدارة الجودة وتحسينها:** وجود آليات ملائمة ومفعلة للاستمرار في تحسين وتطوير العملية التدريسية، وتوفر وحدة لضمان الجودة، وإيجاد تقويم ذاتي في الجامعة على مستوى التخصصات، وأن يكون هناك دليل للجودة (توثيق الآليات)، ووجود علاقة مع مؤسسات اعتماد، وتوفر نظام تقويم داخلي وخارجي، وأن هناك آليات للتطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس والإطارات المساندة، وإيجاد آليات قبول واضحة وملائمة للتخصص، ومدى تطبيق آليات وإجراءات إدارة الجودة وفاعليتها في تحسين الجودة، وتوثيق القسم لكافة إجراءاته وللبيانات ذات العلاقة في عملية تقويمه وتطويره، وتوفر استخدام نتائج التقويم للتطوير والتحسين وبخطة زمنية موثقة.

رابعا: بعض التجارب العربية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لبرامج الجامعات

سعت كثير من دول العالم بما فيها العربية إلى إيجاد معايير اعتماد أكاديمي بهدف الحفاظ على النوعية، فأنشأت بعضها هيئات اعتماد والبعض الآخر هيئات تقييم، وتختلف معايير الاعتماد من بلد إلى آخر، لكن معظمها تكاد تجتمع على قواسم مشتركة فيما بينها لضمان جودة ونوعية التعليم العالي، ومن بين أهم هذه القواسم: تعزيز نوعية التعليم ووضع إجراءات علاجية للتعامل مع حالات ثبوت وجود نقص في الالتزام بمعايير الجودة، بهدف تحسين الوضع وتداركه، والتأكد في حالة الجامعات الحكومية أن الأموال العامة التي تنفق عليها من خزينة الدولة تذهب للأهداف الموضوعة من أجلها، وأن هنالك إمكانية لمحاسبة هذه المؤسسات.

بناءا عليه، سنتطرق إلى بعض التجارب العربية في مجال الاعتماد الأكاديمي لبرامج الجامعات في الآتي:[17]

1- التجربة الإماراتية:

وظفت جامعة الإمارات الاعتماد الأكاديمي لضمان جودة برامجها التعليمية في الكليات المهنية (الطب، الهندسة، التربية، الإدارة والاقتصاد)، واستعانت بخبراء ومؤسسات اعتماد عالميين ومتخصصين بمعايير الاعتماد والجودة في التعليم العالي، وصولا إلى تحليل نقدي يؤدي إلى تحسين الأداء الأكاديمي.

واعتمدت كلية التربية كنموذج في جامعة الإمارات مدخلا للتطوير النوعي، يعتمد على التربية المستندة على المعايير والقائمة على الأداء، ويقوم هذا المدخل على مبادئ رئيسية ثلاث هي:

- تصميم المنهج بما يلبي احتياجات المتعلمين طويلة المدى، من خلال تطوير أهداف ومخرجات تعلم واضحة ومستندة إلى معايير المنظمات المهنية المتخصصة.
- توفير الفرص للمتعلمين ومساعدتهم لتحقيق تلك المعايير.
- تقييم مدى نجاح المتعلمين في تحقيق تلك المعايير، وفقا لمتطلبات تقييم الأداء.

وعليه، حصلت الكلية على الاعتماد الأكاديمي في عام 2005م، مما أهلها لأن ترتقي بنوعية خريجيها.

2- تجربة سلطنة عمان:

أسست سلطنة عمان نظاما لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي يقوم على تنظيمه وإدارته مجلس الاعتماد والكليات التربوية، التابعة لوزارة التعليم العالي، وتقسم مؤسسات التعليم العالي في السلطنة إلى ثلاثة أقسام هي: كليات التعليم العالي، والكليات الجامعية، والجامعات الحكومية والخاصة، وما يميز هذه الأقسام هو النشاط البحثي والدراسات العليا، فعلى سبيل المثال تصل برامج الكليات الجامعية إلى درجة الماجستير في مجالين على الأقل من مجالات الدراسة، وتشارك ببحوث علمية مرتبطة، وذات مساس مباشر باحتياجات المجتمع المحلي

والقومي، وتصل برامج الجامعات إلى درجة الدكتوراه في ثلاثة مجالات على الأقل، أما الكليات التابعة لوزارة التعليم العالي، فقد تم تطويرها من كليات متوسطة إلى كليات جامعية تمنح درجة البكالوريوس، وتبنت كليات التربية نظاما لضمان الجودة الهدف الرئيسي منه الاستمرار في تطوير برامجها وخدماتها، وتخريج إطارات متميزة ومؤهلة للعمل في قطاع التربية والتعليم، وينهض مجلس الاعتماد بمسؤولية مراجعة مؤسسات التعليم العالي وبرامجها، والتأكد من أن مستويات الجودة المطبقة فيها تنسجم مع مستويات الجودة في المؤسسات الدولية المماثلة، وفي سلطنة عمان هناك ارتباط وثيق بين ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، فالأول متطلب سابق ويعتبر من ضمن إجراءات الحصول على الاعتماد الأكاديمي، كما تقسم إجراءات الاعتراف والاعتماد الأكاديمي في السلطنة إلى: اعتماد مؤسسي، بحيث تعتمد المؤسسة ككل وفقا لمجموعة معايير موضوعة مسبقا ودرجة تطبيق المؤسسة لها، يلي ذلك الاعتماد البرامجي، ويقصد به تقييم البرامج بمؤسسة التعليم العالي والتأكد من جودتها، ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة.

3- التجربة المصرية:

أقر المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي في فيفري من عام 2000م الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي، وانبثق عنها (25) مشروعا يتم تنفيذها على ثلاثة مراحل، وتضمنت هذه المشاريع تطوير كليات التربية، والكليات التكنولوجية المصرية، وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوكيد الجودة والاعتماد، وصندوق تطوير التعليم العالي، وتم إنشاء وحدات لتقويم الأداء الجامعي، وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات المصرية جميعها، وتم العمل على محور تنمية مشاريع ضمان الجودة والاعتماد، وبناء القدرة المؤسسية للجامعات، بالتعاون مع صندوق برامج التعليم العالي، وتقدمت (14) جامعة مصرية ب: (123) مشروعا، وتمت الموافقة على (42) منها ثلاثة مشاريع متخصصة بالجودة والاعتماد الأكاديمي، وتعد هذه تجربة فريدة ورائدة ستترك بصمات واضحة في طريق تطوير التعليم العالي، وأشعل ذلك روح التنافس بين الجامعات وحفزها لوضع خطط شاملة للتطوير، وتدريب أعضاء هيئة التدريس فيها، للتقدم بمشاريع جديدة.

وأنشئت في مصر الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم بمدير تنفيذي واحد، يتبعه جهازان تنفيذيان: أحدهما في وزارة التعليم العالي مختص بالتعليم العالي، والآخر في وزارة التربية والتعليم مختص بالتعليم قبل الجامعي، وهدفت الهيئة إلى اكتساب ثقة المجتمع في كفاءة الأداء وضمان الجودة وتطوير المؤسسات ونظم التعليم وبرامجه في جمهورية مصر العربية، وبما يتفق مع المعايير والمواصفات المحلية والإقليمية والدولية بالاعتماد على كفاءات متميزة، ونظم وآليات قياس معترف بها عالميا، مستقلة وموضوعية وشفافة، وتختص الهيئة بوضع الإستراتيجية القومية وسياسات تنفيذ ضمان الجودة والاعتماد للبرامج التعليمية، ومؤسسات التعليم العالي في مصر، ووضع نظام كفيل بإعلام المجتمع عن مستوى المؤسسات التعليمية، وقدرتها على تقديم الخدمة التعليمية، ووضع منظومة أطر ومواصفات معيارية مقارنة، وتحديد أسس الرقابة ومبادئها والمتابعة والتقييم الدوري للاعتماد والتطوير المستمر.

4- تجربة المملكة العربية السعودية:

بدأت في ثمانينات القرن الماضي بعض الجامعات الحكومية السعودية بإدخال أنظمة ضمان الجودة في بعض برامجها، بالتنسيق والاتفاق مع بعض المؤسسات الدولية لاعتماد برامج في بعض المجالات المهنية الرئيسة كالبرامج الهندسية والحاسوبية، وذلك في جامعتي الملك فهد للبترول والمعادن، والملك سعود، وفي منتصف التسعينات من القرن العشرين قامت بعض الجامعات بإنشاء مراكز لضبط الجودة منها جامعة الملك عبد العزيز، ثم تطورت هذه المراكز لتصبح عمادات للتطوير الأكاديمي، كما في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وفي مطلع القرن الحالي تبنت المملكة إستراتيجية جديدة تتبنى عملية تطوير شاملة لتنظيم التعليم العالي، من خلال تنفيذ مشروع المركز الوطني للقياس والتقويم، والهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، وتتولى الأخيرة مهمة ضمان الجودة وأنظمة الاعتماد الخاصة بمؤسسات التعليم العالي كافة باستثناء العسكرية منها، بحيث تتولى الهيئة وضع المعايير والمقاييس والإجراءات الخاصة بالاعتماد الأكاديمي، وضمان الجودة في التعليم العالي، ومراجعة وتقويم الأداء في المؤسسات القائمة أو الجديدة، والاعتماد بشقيه: المؤسسي والبرامجي.

النتائج والمقترحات:

من خلال دراستنا لبعض التجارب حول ضمان الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي بالجامعات العربية، توصلنا إلى **نتيجة** مفادها أن اهتمام الدول العربية بضمان الجودة وتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي يساهم في النهوض بمؤسسات التعليم العالي فيها، وينعكس ذلك على مخرجاتها من الخرجين المؤهلين والمزودين بالعلم والمعرفة والمهارات والخبرات الأكاديمية والتربوية، والتي تمكنهم من الانخراط في سوق العمل محليا وعربيا وعالميا، والقيام بالأعمال الموكلة إليهم بتميز وإبداع.

بناءا على النتيجة السابقة، تم تقديم مجموعة من **التوصيات** التي من شأنها ضمان الجودة والاهتمام بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بالجامعات العربية، وهذه التوصيات يمكن أن تكون مرشدًا للجامعات العربية، حيث أن الأخذ بها أو ببعضها من شأنه أن يحقق الكثير للجامعات العربية، وهي كالآتي:

- تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة على مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية كافة في الدول العربية.
- ضرورة إنشاء وحدات للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي العربية.
- ضرورة التركيز على استكمال عملية تطوير البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية بحسب المعايير وأن تدرج في خطة الجامعات العربية الإستراتيجية والتنفيذية.
- الاهتمام بأساليب التعليم وإتباع طرق التعليم الحديثة والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة لتحسين مخرجات التعليم العالي على مستوى الدراسات العليا والدراسات الجامعية.
- زيادة الاهتمام بالمخرجات الأكاديمية بهدف رفع مستوى مواءمة تلك المخرجات مع سوق العمل.
- ضرورة إصدار هيئة الاعتماد لأدلة ونشرات تعريفية بكل ما هو جديد في مجال الاعتماد الأكاديمي، وضمان الجودة عربيا وعالميا ومحليا.

-تبني هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية عقد مؤتمرات تربوية دورية في موضوع الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة والجودة الشاملة في التعليم العالي، ويعقد دوريا بالشراكة مع الجامعات العالمية، بحيث يعقد كل سنة في جامعة.

-إعادة النظر في معايير الاعتماد الأكاديمي بالجامعات العربية دوريا (3- 5) سنوات، بحيث تكون هذه المعايير منسجمة ومتوائمة مع المستجدات العالمية.

-تشكيل مجلس استشاري يضم عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية ممن يتمتعون بخبرة عالية ومهارات تخصصية لوضع إستراتجية لتطوير التعليم الجامعي العربي بما يتماشي مع احتياجات المجتمع العربي.

قائمة المراجع:

[1] الفاعوري رفعت، ضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي، مؤتمر إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، جامعة الطفيلة التقنية، الطفيلة، الأردن، 2007.

[2] قراقيش جهاد، علي الجبر، معوقات تطبيق معايير الجودة في الجامعات الخاصة الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول الجودة والتميز في منظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2007.

[3] ضياء الدين زاهر، إدارة النظم التعليمية للجودة الشاملة، دار السحاب للنشر، مصر، 2005، ص ص274-275.

[4] البيلاوي حسن وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2008، ص23.

[5] الحريري رافدة، سعد زناد، القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي، دار الثقافة، عمان، 2010، ص230.

[6] ضياء الدين زاهر، مرجع سابق، ص 275.

[7] الهنداوي ياسر فتحي، عبد الله الشنفري، الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، دراسة تحليلية لمفاهيمه ونماذجه التطبيقية في بعض دول العالم المعاصر، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة الأردنية، أيام 2-4 أفريل، 2013، ص 502.

[8] داوود عبد العزيز، إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 2011، ص 72.

[9] تركي بن علي، آليات تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي: دراسة ميدانية بجامعة حائل، المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الأردن، أيام 1- 3 أفريل، 2014، ص740.

[10] المرجع نفسه.

[11] النجار عبد الوهاب، تطوير متطلبات الاعتماد الأكاديمي كوسيلة لضمان جودة التعليم العالي: تطبيق على مؤسسات إعداد المعلمين، المؤتمر العربي الدولي الأول لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء الأهلية، أيام 10-12 ماي، 2011.

[12] أحمد أشرف، ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في ضوء معايير هيئات الاعتماد الدولية، سلسلة ضمان الجودة والاعتماد، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 11.

[13] أحمد أشرف، مرجع سابق، ص 12.

[14] الترتوري محمد وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 9.

[15] أبو دقة سناء، ضمان مؤسسات التعليم العالي العربي نظرة مستقبلية: دراسة حالة فلسطين، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة الأردنية، أيام 2-4 أفريل، 2013.

[16] فيصل محمد، معايير ضمان جودة البرامج والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ما بين أهمية النظرية وآليات التطبيق، المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الأردن، أيام 1- 3 أفريل، 2014، ص ص 64-65.

[17] الخرابشة عمر، تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في ضمان الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي في كليات التربية، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، البحرين، يومي 4 و5 أفريل، 2012، ص ص 595- 596.